Journal Of the Iraqia University (76-2) 31 – May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

دور الحكومات المحلية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد دراسة تحليلية

خوله إبراهيم حسين كاظم

وزارة التربية العراقية المديرية العامة لتربية الرصافة /٢

TheRole of Local Governments in Promoting Transparency and Combating Corruption: An Analytical Study

kola888k@gmail.com

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الحكومات المحلية، في تعزيز مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق الحكم الرشيد؛ والتنمية المستدامة على المستوى المحلي، فقد أصبح تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ضرورة إستراتيجية، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، يسلّط البحث الضوء على الإطار النظري والمفاهيمي للحكومات المحلية، ومفاهيم الشفافية والفساد في العمل الحكومي، إضافةً إلى استعراض أليات تعزيز الشفافية على مستوى الحكومة المحلية وسياسات مكافحة الفساد وأدواتها، مع التركيز على أهمية الإصلاح الإداري ودور المجتمع المحلي في هذه العملية، وتوصل البحث إلى أن تعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية وتطوير التشريعات تعد عناصر جوهرية لرفع كفاءة الأداء المؤسسي والحد من الفساد، مما يسهم في بناء بيئة سياسية وإدارية مستقرة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.**الكلمات المفتاحية: الفساد، الشفافية، المؤسسات، العراق، التنمية، العملية السياسية.**

Abstract

This research aims to study the role of local governments in promoting the principles of transparency and combating corruption، as they are two fundamental pillars for achieving good governance and sustainable development at the local level. Promoting transparency and combating corruption has become a strategic necessity in light of the political، economic، and social challenges facing contemporary societies. The research sheds light on the theoretical and conceptual framework of local governments، the concepts of transparency and corruption in government work، in addition to reviewing the mechanisms for promoting transparency at the local government level and anti-corruption policies and tools، with a focus on the importance of administrative reform and the role of the local community in this process. The research concludes that promoting transparency، community oversight، and developing legislation are essential elements for raising the efficiency of institutional performance and reducing corruption، which contributes to building a stable political and administrative environment capable of achieving sustainable development.

Keywords:Corruption, transparency, institutions, Iraq, development, political process.

المقدمة :

تُعد الشفافية ومكافحة الفساد، من أبرز القضايا التي تواجه النظم السياسية والإدارية الحديثة، حيث يمثل الفساد أحد أكبر التحديات التي تعيق جهود التنمية المستدامة؛ وتقلل من فعالية الأداء الحكومي، كما يضعف الثقة بين المواطن والدولة، ويؤثر سلباً على استقرار المجتمع ومؤسساته، وفي ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة، أصبح للحكومات المحلية دور متنامٍ وبارز في إدارة الشؤون العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما يضعها في قلب الجهود الرامية لتعزيز الشفافية وتحقيق النزاهة، لا سيما مع تصاعد المطالب الشعبية بضرورة ترسيخ مبادئ المساءلة والمحاسبة، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد العامة، ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الحكومات المحلية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛ من خلال استعراض الإطار النظري لمفهوم الحكومات المحلية، وتحليل التحديات المؤسسية والهيكلية التي تواجهها، بالإضافة إلى تقييم الأدوات والإجراءات التي تعتمدها لضمان حسن إدارة الموارد وتحقيق الرقابة الفعالة، مع التركيز على تجارب دولية رائدة يمكن الاستفادة منها. كما يسعى البحث إلى تقديم رؤى حول السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد،

ورفع كفاءة المؤسسات المحلية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية وعدالة، وتلبية تطلعات المواطنين نحو مزيد من الشفافية والنزاهة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من سؤال مركزي مفاده كيف يمكن للحكومات المحلية أن تسهم في تعزيز مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، بما ينعكس إيجاباً على ترسيخ أسس الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة، وماهي السبل والآليات التي تمكّن الحكومات المحلية من مواجهة هذه التحديات بفعالية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة التي تسعى إلى توضيح أبعاد المشكلة، من أبرزها: ما هي الآليات التي تعتمدها الحكومات المحلية لتعزيز الشفافية؟ وكيف يمكن للمجالس المحلية وآليات الرقابة المجتمعية أن تسهم في الحد من مظاهر الفساد؟ وما الدور الذي يلعبه الإصلاح الإداري في دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز كفاءة الأداء المحلي؟

فرضية البحث

: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن تفعيل دور الحكومات المحلية عبر آليات الشفافية، وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتطوير التشريعات، سيدفع نحو الحد من الفساد ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، بما يرسخ مبادئ الحكم الرشيد ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن تمكين المجالس المحلية ومنحها صلاحيات أوسع، مقروناً بتفعيل مشاركة المجتمع المدني، يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية، ويخلق بيئة مؤسساتية تقوم على المساءلة والنزاهة، بما يعكس استجابة حقيقية لتطلعات المواطنين.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث، من كونه يسلط الضوء على دور الحكومات المحلية، بوصفها حلقة وصل بين الدولة والمجتمع؛ في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كما يوضح الحاجة إلى تطوير آليات الإدارة والرقابة لضمان النزاهة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة، ويُظهر البحث أثر الإصلاح الإداري وتشديد التشريعات في بناء مؤسسات محلية قوية قادرة على مواجهة مظاهر الفساد، علاوة على ذلك، يسهم البحث في تعزيز فهم العلاقة بين مشاركة المجتمع المحلي والحكم الرشيد، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث، فيما يلي:

١. تحديد الإطار النظري لمفهوم الحكومات المحلية، ودورها في إدارة الشؤون العامة.
٢. استعراض آليات تعزيز الشفافية؛ التي تعتمدها الحكومات المحلية.
٣. تحليل سياسات مكافحة الفساد، وأدواتها على المستوى المحلي.
٤. إبراز دور الإصلاح الإداري؛ والرقابة المجتمعية في مكافحة الفساد.
٥. تقديم توصيات عملية تدعم الحكم الرشيد؛ وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف طبيعة الحكومات المحلية وآليات عملها، وتوضيح العلاقة بين الشفافية؛ مكافحة الفساد، والإصلاح الإداري، كما تم تحليل النتائج لتفسير مدى فاعلية هذه الآليات في تعزيز النزاهة والمساءلة، وتحديد العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات المحلية، يعتمد هذا المنهج على رصد الواقع الحالي للمؤسسات المحلية وتقديم تحليل موضوعي يمكن من استخلاص الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

هيكلية البحث

: لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين أساسيين، يركز المبحث الأول على الإطار النظري والمفاهيمي، وينقسم إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول ماهية الحكومة المحلية، فيما يعرف المطلب الثاني مفهوم الشفافية والفساد وأثرهما في العمل الحكومي أما المبحث الثاني، فيختص بدور الحكومات المحلية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وينقسم أيضاً إلى مطلبين، خصص المطلب الأول للآليات التي تتبعها الحكومة المحلية في تعزيز الشفافية، بينما تناول المطلب الثاني السياسات المعتمدة لمكافحة الفساد على المستوى المحلي.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، من خلال التركيز على مفهوم الحكومة المحلية في المطلب الأول، وذلك من خلال بيان تعريفها، ومن أجل الوقوف على فهم طبيعتها القانونية والإدارية، وبيان خصائصها التي تميزها عن غيرها من أشكال الحكم، بالإضافة إلى تحديد أهدافها

ودورها في تنظيم شؤون الإدارة المحلية، بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية والاستقرار الإداري.أما بالنسبة للمطلب الثاني، فيتناول مفهومي الشفافية والفساد، إذ سيتم التطرق إلى تعريف كل منهما لغةً واصطلاحاً، مع إبراز أهميتهما في العمل الحكومي، وتأثيرهما المباشر على فعالية المؤسسات العامة ومصداقيتها أمام المجتمع، كما يهدف هذا المطلب إلى توضيح العلاقة بين تطبيق مبادئ الشفافية والحد من الفساد، باعتبارهما من الركائز الأساسية للحكم الرشيد والإدارة الفاعلة، والتي تمثل عوامل رئيسة في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

المطلب الأول: ماهية الحكومة المحلية .

تتبنى العديد من دول العالم نهج اللامركزية السياسية والإدارية، باعتباره إطاراً أساسياً لتعزيز العدالة الاجتماعية؛ والمساواة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار؛ وضمان تمثيلهم بشكل مؤثر في مؤسسات الحكم، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد [١].وتسعى الدولة الحديثة إلى اعتماد التنظيم الإداري، الأمثل لأقاليمها بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين وتقريب الخدمات الضرورية إليهم، مثل (الصحة والتعليم والمياه والكهرباء)، وغيرها، وغالباً ما تبدأ هذه الدول بتطبيق نموذج إداري مركزي، إلا أنه مع تزايد وتنوع المطالب المحلية، تتجه نحو تبني (اللامركزية الإدارية)، لتخفيف الضغط عن السلطة المركزية، وتمكينها من التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً، وتتحقق هذه اللامركزية من خلال تفويض جزء من الصلاحيات إلى مجالس محلية منتخبة تتمتع بقدر من الاستقلالية في إدارة شؤونها اليومية [٢].

اولاً / مفهوم الحكومة المحلية

تعد الحكومات المحلية عنصراً أساسياً في هيكل الدولة الإداري، حيث تمثل مستوى حكم محدود الصلاحيات ضمن نطاق جغرافي محدد مثل المدن أو المقاطعات، وتتمثل مهمتها في إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية، إضافةً إلى تطوير البنية التحتية، وتتميز بكونها الأقرب لاحتياجات المواطنين، ما يعزز المشاركة الشعبية بواسطة انتخاب ممثلين محليين، كما تشكل حلقة وصل بين الحكومة المركزية والمجتمع المحلي لضمان توزيع السلطة والخدمات بشكل فعّال [٣].وتختلف الحكومات المحلية عن الحكومة الوطنية، بخصوصية سلطاتها التي تنحصر في منطقتها الجغرافية، فهي لا تمتلك سلطة سن القوانين الوطنية بل يقتصر عملها على تنظيم الشؤون المحلية بما يتوافق مع القوانين العامة، ويُعتبر انتخاب المسؤولين المحليين آلية لتعزيز الشرعية والمساءلة، كما تسهم في تعزيز اللامركزية وتطوير سياسات محلية تلبي احتياجات المجتمع، ما يدعم المشاركة الفاعلة للمواطنين واستقرار النظام السياسي والاقتصادي للدولة. [٤].

ثانياً / تعريف الحكومة المحلية

تُعرَّف الحكومة المحلية، وفقاً "للمعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن"، بأنها فرع من أفرع الحكومة الوطنية يمتلك صلاحيات محدودة ضمن منطقة جغرافية معينة، ويُعنى بممارسة السلطة وتنفيذ المهام الحكومية على المستوى المحلي، وتهدف هذه الحكومات إلى تلبية احتياجات المواطنين اليومية عبر تقديم خدمات أساسية، إضافة إلى وضع السياسات والخطط المحلية وتنفيذها، كما تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية في التخطيط وصنع القرار، وجمع الإيرادات من الضرائب المحلية والمصادر الأخرى، ويُعد الهدف النهائي للحكومات المحلية تحقيق نظام حكم شامل وعادل يضمن توزيع الخدمات العامة بشكل منصف، ويركز على إشراك المواطنين في عملية التنمية بما يحقق مصالحهم المباشرة وغير المباشرة [٥].وتعرف بأنها المجالس والوحدات الإدارية، التي تضم مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات، وتهدف إلى تمكين المواطنين من التعبير عن مصالحهم؛ واحتياجاتهم وتسوية خلافاتهم على المستوى المحلي، وتعمل هذه الحكومات على تعزيز مشاركة الأفراد في ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم، بما يحقق التوازن بين متطلبات المجتمع المحلي ومتطلبات الحكم الرشيد [٦].أما بالنسبة "لقاموس ويستر" فيعرف الحكومة المحلية بأنها هيئة سياسية تُشكَّل ضمن إطار الوحدات السياسية الرئيسة كالدولة أو الأمة، وتتمتع بكيان دستوري مستقل نسبياً لإدارة شؤون نطاق جغرافي محدد، ووفقاً لما حددته الأمم المتحدة، تقوم الحكومة المحلية على ثلاثة أركان أساسية: أولها امتلاكها سلطة إدارة إقليم محدد ضمن حدود الدولة، وثانيها اختيار أو انتخاب سكان هذا الإقليم لأعضاء الحكومة المحلية، وثالثها تمتعها باستقلال جزئي في ممارسة صلاحياتها، بما يضمن قدرتها على تسيير شؤونها وتحقيق التنمية المحلية [٧].

ثالثاً / خصائص وأهداف الحكومة المحلية

وتتمثل خصائص الحكومات المحلية بالآتي [٨]:

١. وجود هيئة محلية ذات شخصية قانونية: غالباً ما تكون منتخبة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية لممارسة صلاحياتها؛ والتعامل مع المواطنين ضمن نطاقها الجغرافي.

٢. الاستقلال القانوني والإداري والمالي: حيث تتمتع الحكومة المحلية بدرجة من الاستقلالية لإدارة شؤونها الداخلية، مع بقائها خاضعة لسلطة الدولة.

٣. الارتباط بحاجات ومصالح محلية: ينشأ الحكم المحلي لتلبية خصوصيات بعض المناطق أو اعتبارات اقتصادية وتنظيمية.

٤. الاستخدام الأمثل للموارد: بهدف تعظيم وتمكين الاستفادة من الموارد، وتحسين الخدمات، وتعزيز مشاركة المواطنين في شؤونهم.

أما بالنسبة لأهداف الحكومات المحلي فهي [٩]:

١. تعزيز الديمقراطية: تمكين السكان من المشاركة في صنع القرار، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء.

٢. تحقيق التنمية: من خلال وضع سياسات محلية للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

٣. الاستجابة للاحتياجات: العمل على معالجة مشكلات المجتمع المحلي بكفاءة وسرعة.

٤. إعداد القيادات: تأهيل كوادر سياسية وإدارية لخدمة المستويات العليا.

٥. تعزيز الاستقرار: تقوية وترسيخ النسيج الاجتماعي والحد من النزاعات.

٦. مواكبة المتغيرات: من خلال التكيف مع تحديات العولمة والتحولات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية والفساد

تُعدّ مفاهيم الشفافية والفساد من المفاهيم المحورية في دراسة النظم السياسية والإدارية، فالشفافية تمثل أحد أسس الحكم الرشيد؛ عبر وضوح المعلومات والإفصاح عن القرارات بما يتيح الرقابة والمساءلة، في حين يُعدّ الفساد ظاهرة تهدد استقرار الدول وكفاءة مؤسساتها، نتيجة إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية، ومن هنا، تبرز أهمية الشفافية كوسيلة رئيسة للحد من الفساد، بينما يُسهم غيابها في توفير بيئة خصبة لانتشار الفساد، في ضوء ما ذكر نتناول في هذا المطلب مفهوم كلاً من الشفافية والفساد وأثارهما على العمل الحكومي .

اولاً / مفهوم الشفافية وأهميتها في العمل الحكومي

الشفافية هي جزء مهم من عمل الحكومة الجيد، وتساعد في تحقيق حكم أفضل وتوفير الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال بناء الثقة بين الحكومة والشعب، وتعتمد الشفافية على التواصل الواضح بين الحكومة والمواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني والبرلمان ووسائل الإعلام، مما يجعل السياسات والقوانين سهلة الفهم، كما تتطلب الشفافية توفير المعلومات العامة عن القوانين والقرارات الحكومية وجعلها متاحة للجميع، مما يسهل الإجراءات ويشجع الناس على المشاركة، لذلك، تعتبر الشفافية وسيلة مهمة لتعزيز المساءلة وتقليل الفساد، مما يساعد على التطور الاقتصادي والاجتماعي [١٠].

١. تعريف الشفافية: تعرف الشفافية لغة واصطلاحاً بأنها [١١].

لغةً: هي صفة مشتقة من الفعل (شفّ)، الذي يعني رقّ الشيء حتى يُرى ما خلفه، فالشفاف هو ما لا يحجب ما وراءه، ويكشف محتواه بوضوح. اصطلاحاً: هي العلانية والوضوح في العمل، والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية، وضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطراف، وسهولة الإجراءات التنفيذية وعدم تعقيدها، مع الحد من الفساد، ووضوح القوانين وسهولة فهمها، مع المحافظة على النزاهة في تطبيقها ومنع الالتفاف أو الإطالة غير المبررة.

٢. أهمية الشفافية في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة

أن مفهوم الشفافية يعد من الركائز الأساسية في العمل الحكومي، إذ يشير إلى وضوح الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة بمختلف مستوياتها، بما يضمن اطلاع المواطنين على السياسات العامة؛ والمعايير المالية وآليات تقديم الخدمات بشكل متساوٍ وعادل، وتكمن أهميتها في تعزيز الثقة بين الحكومة والجمهور، والحد من الفساد وسوء إدارة الموارد، كما أنها تتيح مراقبة الأداء الحكومي وتقييم فعالية السياسات المتبعة، وفي سياق الحكومات المحلية، تبرز الشفافية كأداة أساسية لتعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق المساءلة، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة واستدامة التنمية المحلية. بشكل عام، وتعتبر الشفافية بمثابة الضامن لمصداقية الإدارة وفاعلية عملها في خدمة المصلحة العامة [١٢].

ثانياً / مفهوم الفساد في العمل الحكومي

يُعرَّف الفساد في العمل الحكومي، بأنه انحراف الموظف العام عن القوانين والأنظمة المعمول بها؛ أثناء أداء واجباته الرسمية، بهدف تحقيق مصالح أو مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، ويتجلى ذلك من خلال الإخلال بالمهام الوظيفية أو القيم والمبادئ التي يفترض أن يلتزم بها الفرد، فضلاً عن إخضاع المصلحة العامة للمصالح الخاصة، وغالباً ما يتم ذلك بشكل غير مباشر عبر وسطاء، وتمثل ظاهرة الفساد عائقاً أساسياً أمام عملية البناء والتقدم في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لما تسببه من هدر للموارد المالية والبشرية، وإعاقة للأداء المؤسسي والخدمات العامة، ما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع وأعاقه تقدمه [١٣].

١. تعريف الفساد: يمكننا تعريف الفساد على النحو الآتي:

أ-لغةً : ويقصد به (تلف الشيء أو عطبه)، فيقال: "فَسَدَ الشيءُ يَفْسُدُ فَسَاداً"، فهو فاسد، والمفسدة ضدّ المصلحة، كما يدلّ على الأخذ بغير حق أو ما يُفضي إلى الخراب والجذب والقحط [١٤].

ب- اصطلاحاً : فقد تنوّعت تعريفات الفساد بتنوع زوايا نظر الباحثين له، إذ عرّفه "صموئيل هنتنغتون" بأنّه: "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة"، كما يُعرَّف بأنّه "إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة"، وفي موسوعة العلوم الاجتماعية عُرِّف الفساد بأنّه: "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أشكال الرشاوى التي تُقدَّم للمسؤولين المحليين أو السياسيين، مع استثناء الرشاوى التي تتم بين أطراف القطاع الخاص" [١٥].

٢. اشكال ومظاهر الفساد في الحكومات المحلية.

للفساد عدة مظاهر في الحكومات المحلية وهي مختلف من مكان لأخر وفقاً لما يأتي [١٦].

أ-الفساد المالي: ويتمثل في التلاعب بالأموال العامة، من خلال الكسب غير المشروع؛ الرشاوى، الاختلاس؛ والتهرب الضريبي، أو تبديد المال العام، بما يخالف القوانين والأنظمة المالية.

ب- الفساد الإداري: ويشمل الانحرافات الوظيفية مثل الإهمال في أداء المهام، التراخي، إفشاء أسرار العمل، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية، ما يؤدي إلى تعطيل سير العمل وخدمة المصالح الشخصية.

ت- الفساد السياسي: ويحدث عند استغلال المناصب؛ والسلطة لأغراض سياسية، مثل توزيع المناصب على أساس الولاء، أو الضغط على جماعات وأفراد لتحقيق مصالح حزبية؛ أو شخصية على حساب المصلحة العامة.

المبحث الثاني: دور الحكومات المحلية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

في ظل التحديات المعاصرة، التي تواجهها الدول في إدارة شؤونها العامة، تبرز الحكومات المحلية كأحد الفاعلين الأساسيين في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، من خلال دورها المباشر في تقديم الخدمات للمواطنين؛ وإدارة الموارد على المستوى المحلي، ويُعد تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من أهم المرتكزات التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها لضمان كفاءة الأداء المؤسسي، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار، تتجلى أهمية البحث في استعراض دور الحكومات المحلية في ترسيخ الشفافية عبر آلياتها الإدارية والرقابية، إضافة إلى تحليل السياسات المحلية لمكافحة الفساد، باعتبار أن هذين البعدين يشكلان ركيزة أساسية في مواجهة مظاهر سوء الإدارة وحماية المال العام، مما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الإصلاح الإداري المنشود.

المطلب الأول : أليات الحكومة المحلية في تعزيز الشفافية.

تسعى الحكومة المحلية إلى تعزيز الشفافية، من خلال اعتماد مجموعة من الآليات التي تهدف إلى ترسيخ مبدأ الانفتاح والمساءلة، ومن أبرز هذه الآليات تطوير نظم الإدارة الإلكترونية؛ والحكومة الرقمية، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتقليل فرص الفساد، كما تعمل على نشر البيانات؛ والمعلومات المتعلقة بالإنفاق والبرامج الحكومية لضمان إطلاع المواطنين عليها وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات المحلية، إضافةً إلى ذلك، يُعد تفعيل دور المجالس المحلية وسيلة مهمة لتعزيز الشفافية، من خلال إشراك المجتمع في الرقابة وصنع القرار.

أولاً / تطوير نظم الإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية :

أن تطوير نظم الإدارة الإلكترونية خطوة محورية نحو تعزيز الشفافية في الحكومات المحلية، حيث تساهم هذه النظم في تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية إلى عمليات رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي ذلك إلى تسهيل النفاذ إلى المعلومات ومراقبة الأداء بشكل دقيق ومنهجي، مما يحد من ممارسات الفساد ويعزز الثقة بين المواطن والمؤسسة الحكومية[١٧]، كما تتيح الإدارة الإلكترونية إمكانية تقديم البيانات؛ والخدمات بشكل فوري وشفاف، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتقليل الهدر الإداري والمالي، ومن ثم، فإن الاستثمار في تحديث هذه النظم يمثل

ضرورة استراتيجية؛ لضمان حوكمة فعالة قائمة على مبادئ النزاهة والمساءلة [١٨].وتمثل الحكومة الرقمية إطاراً متكاملاً يربط بين التكنولوجيا؛ والإدارة الحديثة لتعزيز الشفافية في عمل الحكومات المحلية، فمن خلال الاعتماد على تقنيات مثل الحوسبة، وتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، يمكن للحكومات توفير منصات تفاعلية تُمكّن المواطنين من متابعة القرارات والسياسات الحكومية بشكل مباشر، وتؤدي هذه المنصات إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية، ما يحد من الفجوة بين صانع القرار والمواطن، كما تساهم الحكومة الرقمية في تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد، مما يدعم بناء بيئة سياسية وإدارية تقوم على الكفاءة والوضوح في العمل الحكومي [١٩].

ثانياً / نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالإنفاق والبرامج الحكومية

يُعدّ نشر البيانات والمعلومات المرتبطة بالبرامج الحكومية، من أبرز الآليات التي تعتمدها الحكومات المحلية لتعزيز الشفافية، إذ يتيح هذا النشر للجمهور الاطلاع على تفاصيل الأنشطة الحكومية، والسياسات المتبعة، وآليات صنع القرار، مما يُسهم في تكوين فهم أعمق للعمليات الإدارية والخدمية، ويساعد ذلك على تقليل فرص انتشار الفساد وسوء الإدارة، من خلال توضيح الإجراءات الحكومية وإظهارها بشكل واضح وميسر، كما يُمكّن توفير هذه المعلومات المجتمع المحلي من متابعة أداء الحكومة وتقييم فاعلية برامجها، بما يعزز مستوى الثقة بين المواطنين والحكومة، ويعكس التزامها بمبادئ النزاهة والمساءلة [٢٠].ومن جهة أخرى، يلعب الجمهور دوراً مهماً في دعم جهود الشفافية، عبر تفاعله مع المعلومات المنشورة والمشاركة في الأنشطة الحكومية ذات الطابع العام، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حضور الاجتماعات العامة، أو الاطلاع على البيانات المفتوحة التي توفرها الحكومة المحلية، والإدلاء بالآراء والمقترحات حول القضايا ذات الصلة، ويسهم هذا التفاعل في تعزيز الرقابة المجتمعية، إذ يصبح الجمهور شريكاً فاعلاً في محاسبة الحكومة من خلال الإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقوانين الشفافية أو الإجراءات المتبعة، وبهذا، يتحقق تكامل بين نشر المعلومات من جانب الحكومة، ومشاركة المجتمع في متابعتها وتقييمها، بما يرسخ مفهوم الحكم الرشيد على المستوى المحلي [٢١].

ثالثاً / تفعيل دور المجالس المحلية كآلية لتعزيز الشفافية

يمثل وجود هيئات محلية، أمراً ضرورياً للتكفل بالقضايا التي تختص بمنطقة معينة دون غيرها، إذ تشكل هذه الهيئات جزءاً مكملاً لدور الحكومة المركزية، وتتمثل الجماعات المحلية في مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تُعنى بإدارة الشؤون العامة ذات الطابع المحلي، وقد تكون هذه الأجهزة منتخبة أو معينة، وتمارس صلاحياتها إما عن طريق النقل أو التفويض، ويُشير ذلك إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، بما يعكس تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية كأحد أساليب تنظيم الدولة الحديثة [٢٢]وفي هذا الإطار، يمثل تفعيل دور المجالس المحلية، مدخلاً أساسياً لتعزيز الشفافية في العمل الحكومي، إذ تتيح هذه المجالس إدارة الشؤون المحلية بفاعلية أكبر، وتسهّل الرقابة المجتمعية على القرارات والسياسات المتبعة، كما أن تمكين هذه المجالس من أداء مهامها بصورة مستقلة وفعّالة يساهم في ترسيخ مبادئ المساءلة والمحاسبة، ويحد من الممارسات "البيروقراطية" التي قد تعيق العمل الإداري، الأمر الذي يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات المحلية ويدعم التنمية المستدامة على المستوى الوطني [٢٣].

المطلب الثاني : سياسات مكافحة الفساد على المستوى المحلي

أن عملية مكافحة الفساد على المستوى المحلي، تتطلب تبني سياسات وإجراءات فعّالة تحد من انتشاره وتعزز النزاهة والشفافية، وتشمل هذه السياسات وضع خطط واستراتيجيات واضحة لمكافحة الفساد، وتحسين أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية، إضافةً إلى تفعيل دور الإصلاح الإداري في رفع كفاءة الحكومات المحلية، كما يُعد تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جهود مكافحة الفساد وتشريع منظومة قوانين متكاملة وآليات لتنفيذها من الركائز الأساسية لتحقيق حوكمة رشيدة ومستدامة.فيما يلي، نستعرض بعض السياسات الواجب اتباعها في مكافحة الفساد، بهدف تعزيز النزاهة والشفافية، ودعم جهود الإصلاح الإداري لتحقيق التنمية المستدامة.

اولاً / وضع الخطط والاستراتيجيات لمكافحة الفساد

يمثل الفساد ظاهرة معقدة تتغلغل في مختلف مؤسسات الدولة، مما يتطلب تبني سياسات شاملة تقوم على صياغة خطط؛ واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى تقليص فرص انتشاره وتعزيز قدرة المؤسسات على اكتشافه ومحاسبة مرتكبيه، ويستلزم ذلك بدايةً تحديداً دقيقاً لمفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه، ثم وضع آليات تنظيمية؛ وتشريعية تحد من البيئة الحاضنة له وتمنع منحه الشرعية الاجتماعية، كما يتطلب الأمر العمل على بناء وعي مجتمعي يدرك مخاطرةُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتشكل رأي عام واعٍ وفاعل يسهم في كشف قضايا الفساد، ويضغط باتجاه معاقبة الفاسدين وحرمانهم من أي غطاء شعبي أو سياسي [٢٤]، ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على إرادة سياسية قوية وتعاون مؤسسات الدولة،

البرلمان، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لتكوين منظومة وطنية متكاملة تحمي النزاهة؛ وتنفذ السياسات التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد [٢٥].

ثانياً / تحسين أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية

تلعب الأجهزة الرقابية، دوراً محورياً في مكافحة الفساد وتعزيز كفاءة الجهاز الحكومي، حيث يتطلب ذلك عمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري؛ والمالي والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة، إلى جانب تطوير السياسات الإدارية، بما يسهم في رفع الأداء العام للمؤسسات الحكومية، ونظراً لأهمية هذه الأجهزة، نصت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام (٢٠٠٣) في المادة (٣٦) "على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية على إنشاء هيئات متخصصة تتمتع بالاستقلالية، وتقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد دون الخضوع لأي تأثير خارجي [٢٦].وتؤكد الاتفاقية على ضرورة توفير الإمكانات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيام هذه الهيئات بمهامها على الوجه المطلوب، بما في ذلك منحها استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية، ويأتي ذلك لضمان قدرة هذه الأجهزة على ممارسة مهامها بكفاءة، وتزويد موظفيها بالتدريب؛ والموارد المالية اللازمة، بما يضمن رفع كفاءة مكافحة الفساد؛ في الحكومات المحلية وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الإداري، وفقاً لتوصيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [٢٧].

ثالثاً / دور الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد للحكومات المحلية

يمثل الإصلاح الإداري، أداة استراتيجية أساسية لمكافحة الفساد في الحكومات المحلية، حيث يحد من سلطة كبار الموظفين؛ ويقلص التعسف الناتج عن المركزية المفرطة، التي تُشكّل بيئة خصبة للفساد، في حين أن اللامركزية غير المنظمة قد توسع نطاقه، ويقتضي ذلك بناء منظومة متكاملة من الخدمات الحكومية تُقدَّم بنزاهة إلى مستحقيها، مع وجود مركز قوي قادر على صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية وتنسيقها بفعالية عالية، كما أن تطوير وتأهيل الكوادر الحكومية يسهم في تعزيز الأداء النزيه والكفوء لمهام المؤسسات العامة، مما يقلل من فرص المحسوبية؛ والواسطة في التعيينات الحكومية [٢٨].بالإضافة إلى ذلك، يسهم الإصلاح الإداري، في معالجة ضعف وانحسار المرافق والخدمات العامة، الذي يؤدي إلى تنافس المواطنين على الحصول عليها؛ وفتح المجال أمام استغلال النفوذ الشخصي وممارسة الرشوة والمحسوبية، ومن خلال تعزيز الكفاءة والعدالة في التعيينات وتوسيع الوصول العادل للخدمات، يصبح الإصلاح الإداري سياسة فاعلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليص مظاهر الفساد في المؤسسات المحلية [٢٩].

رابعاً / تعزيز دور المجتمع المحلي في مكافحة الفساد

تعتبر المشاركة المجتمعية من الركائز الأساسية لنجاح جهود مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث تمثل قناة رئيسة لإشراك السكان؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ في عمليات الرصد والمتابعة والتقييم، ويعتمد تعزيز هذه المشاركة على وضع أطر مؤسسية وقانونية واضحة تُنظّم آليات تفاعل المجتمع مع مؤسسات مكافحة الفساد، بما يضمن فاعلية دورهم في كشف التجاوزات؛ والمساهمة في وضع السياسات الوقائية، كما يلعب الإعلام المحلي دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال متابعة قضايا الفساد؛ وتسليط الضوء على الممارسات غير القانونية، بما يخلق بيئة مواتية للعمل المجتمعي والسياسي على حد سواء، ومن خلال الدمج بين الإطار القانوني والمؤسساتي ودعم الإعلام المدني، يمكن تعزيز أثر المشاركة الشعبية في بناء مجتمع أكثر نزاهةً ومساءلةً [٣٠].

خامساً / تشريع منظومة قوانين لمكافحة الفساد و وتنظيم أليات تنفيذها

أن تحقق جهود مكافحة الفساد، لا يمكن أن يحقق أثراً ملموساً دون وجود نظام قانوني موحد يحدد المخالفات؛ والعقوبات المناسبة لها بوضوح، ويستلزم ذلك وضع منظومة قوانين متكاملة تشمل تعريفات دقيقة للجرائم المرتبطة بالفساد، وتحديد آليات واضحة لتطبيق الأحكام على المخالفين إلى جانب الإطار التشريعي، يمثل وجود جهاز تنفيذي فاعل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحق الفاسدين ركيزة أساسية لضمان تطبيق القانون وتحقيق الردع، ومن خلال الدمج بين البيئة التشريعية المنظمة والجهاز التنفيذي القوي، يمكن توفير بيئة مؤاتيه لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمسائلة في المجتمع [٣١].

الخاتمة

في الختام، يتبين أن الحكومات المحلية تشكل حلقة الوصل الأساسية بين الدولة والمجتمع، وأن فاعليتها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد تعتمد بشكل كبير على تفعيل آليات الحكم الرشيد وتطوير أدوات الرقابة والإدارة، بما في ذلك الإدارة الإلكترونية، والمجالس المحلية المنتخبة، والرقابة المجتمعية الفعالة. وأظهرت نتائج البحث أن الإصلاح الإداري وتحديث التشريعات يمثلان الركيزة الأساسية لبناء مؤسسات محلية قوية ومرنة،

قادرة على مواجهة مظاهر الفساد وحماية الموارد العامة، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما تبين أن مشاركة المجتمع المحلي في الرقابة واتخاذ القرارات تسهم بشكل كبير في تعزيز النزاهة والشفافية. ومن هذا المنطلق، فإن بناء بيئة سياسية وإدارية تقوم على الشفافية والمساءلة ليس مجرد خيار تنظيمي، بل هو ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المعاصرة بفاعلية وعدالة، مع ضرورة تبني خطط وطنية شاملة، وتوفير الدعم المالي والبشري للحكومات المحلية، بما يضمن استمرارية هذه الجهود، ويجعلها جزءاً متكاملاً من سياسات الدولة في إطار رؤيتها الاستراتيجية للتنمية والإصلاح، مع التركيز على تعزيز ثقافة النزاهة بين جميع المستويات الإدارية، وبناء آليات تقييم دورية تضمن فعالية البرامج، وتحفيز الابتكار الإداري لضمان تحقيق أفضل النتائج للمجتمع.

الاستنتاجات :

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات الرئيسية:

١. الحكومات المحلية هي الركيزة الأساسية لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المتوازنة، إذ تعمل كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع وتوجه السياسات بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية.

٢. الشفافية تمثل الأداة الأبرز لمكافحة الفساد، فهي تعزز الثقة بين المواطن والدولة وتحد من استغلال الموارد العامة، مع السماح بالمراقبة المجتمعية الفعالة.

٣. الإدارة الإلكترونية تسهم في تقليص البيروقراطية وتسهيل الرقابة على الأداء الحكومي، كما تحسن جودة الخدمات وتوفر الوقت والجهد للمواطنين.

٤. المجالس المحلية المنتخبة تلعب دوراً محورياً في الرقابة المجتمعية وصنع السياسات المحلية، فهي تمثل صوت المواطنين وتضمن مراقبة تنفيذ الخطط والسياسات بفاعلية.

٥. الإصلاح الإداري ضرورة حتمية لمعالجة مواطن الضعف المؤسسي التي تُسهل انتشار الفساد، من خلال تحسين الهياكل التنظيمية وتطوير الكوادر وضمان معايير أداء واضحة.

٦. المشاركة المجتمعية الفاعلة ترفع مستوى المساءلة وتحد من السلوكيات غير القانونية، عبر إشراك المواطنين في الرقابة ومراجعة الأداء المؤسسي.

٧. مكافحة الفساد تتطلب إطاراً تشريعياً متكاملاً يحدد الآليات والعقوبات بوضوح، مع توفير أدوات عملية للتطبيق وتفعيل دور الجهات الرقابية لضمان نزاهة المؤسسات العامة.

التوصيات

توصلت البحث الى بعض التوصيات المهمة:

١. تطوير تشريعات محلية شاملة تعزز مبادئ الشفافية وتحدد بشكل واضح آليات مكافحة الفساد.

٢. تفعيل الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات الحكومات المحلية لتسهيل الخدمات وتقليل فرص الفساد.

٣. تعزيز دور المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة وصنع القرارات المحلية.

٤. الاستثمار في تأهيل الكوادر الحكومية، لضمان كفاءة واحترافية الأداء الإداري.

٥. إشراك المجتمع المدني؛ ووسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد من خلال قنوات رقابية شفافة.

٦. إنشاء هيئات رقابية مستقلة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة للتحقيق في قضايا الفساد.

٧. وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الفساد، تتضمن خططاً واضحة للتنفيذ والمتابعة.

٨. تشجيع ثقافة النزاهة والشفافية من خلال برامج توعية مستمرة تستهدف المجتمع المحلي والموظفين الحكوميين.

قائمة المصادر المراجع :

اولاً : المصادر العربية :

١. أليات مكافحة الفساد في المجالس المحلية ورقة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥.

٢. اية جمال ربيع، متطلبات تطبيق الإدارة بالشفافية بالمدارس العامة لمحافظة الفيوم، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١٢، الجزء الرابع، ٢٠١٩.

٣. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط الرابعة، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، القدس، ٢٠١٦.

٤. الأمم المتحدة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيينا، ٢٠٠٤.

٥. بشير شايب، مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسة، المجلد ٤، العدد٤، ٢٠١٥.

٦. رشا فاضل جزاع، اللامركزية السياسية والإدارية في ضوء عمل الحكومات المحلية في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد٧٨، ٢٠٢٤.

٧. رعد كاظم غيدان، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة وكافحة الفساد في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، هيئة النزاهة العراقية، ٢٠١٥.

٨. سعاد عبد الفتاح محمد البيروتي واخرون، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي "دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة (الاجازات)"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٩، العدد ٢٩، الفصل الرابع، ٢٠١٤.

٩. سليمان سليماني، دور المجالس المحلية المنتخبة، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة، كلية الحقوق والعلوم الاسياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٦.

١١. عبدالهادي عبدالله علي الطهراوي، تطوير أليات الشفافية ومكافحة الفساد في البلديات، مجلة المجتمع العربي للنشر والدراسات العلمية، العدد٤٤، ٢٠٢٤.

١٢. عواطف علي خريسان، الفساد السياس والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، مجلة الآداب المستنصرية، المجلد٤٧، العدد١٠٣، ٢٠٢٣.

١٣. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية' كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، ٢٠١٠.

١٤. نادية عبد الرضا، الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي، مجلة دراسات دولية، العدد٩٥/٩٦، ٢٠٢٤.

١٥. نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد٢٠١٩، العدد١، ٢٠١٩.

١٦. نور قيس الخزعلي، الحكومات المحلية والفئات الهشة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢٨، ٢٠٢٢.

١٧. هند محمود حميد، الفساد(تعريفه وخصائصة، أسبابه ، مظاهرة، طرق مكافحته) مجلة العلوم السياسية' جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

١٨. وزارة التخطيط العراقية، مداخل الفساد في العقود الحكومية العامة ومنهجية مكافحتها، الموقع الرسمي للوزارة، متوفر عبر الرابط، https://n9.cl/bp5sq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٨.

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1.Ishwar Thapa، Local Government: Concept، Roles and Significance for Contemporary Society، Journal of Tribhuvan University، Nepal.

2.Steps to Improve Local Government Transparency، Ebabz Blog، 2023، available via the link https://n9.cl/pbg6f ، Date of visit: 9/19/2025

هوامش البحث

[١١] رشا فاضل جزاع، اللامركزية السياسية والإدارية في ضوء عمل الحكومات المحلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد٧٨، ٢٠٢٤، ص.٢٣٦.

[٢] بشير شايب، مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسة، المجلد ٤، العدد٤، ٢٠١٥، ص.١.

[3] Ishwar Thapa، Local Government: Concept، Roles and Significance for Contemporary Society، Journal of Tribhuvan University، Nepal، p.1.

[4] The same source.

[٥] نور قيس الخزعلي، الحكومات المحلية والفئات الهشة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢٨، ٢٠٢٢، ص.١٥٥.

[٦] نادية عبد الرضا، الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي، مجلة دراسات دولية، العدد٩٥/٩٦، ٢٠٢٤، ص.٧٢٧.

[٧] المصدر نفسه.

[٨] نور قيس الخزعلي، مصدر سبق ذكره، ص.١٥٧.

[9] Ishwar Thapa، Source previously cited، pp. 1.2.

[١٠] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية' كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، ٢٠١٠، ص.١٤.

[١١] اية جمال ربيع، متطلبات تطبيق الإدارة بالشفافية بالمدارس العامة لمحافظة الفيوم، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١٢، الجزء الرابع، ٢٠١٩، ص. ١٤٧.

[١٢] الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط الرابعة، (أمان)، القدس، ٢٠١٦، ص.٦٠.

[١٣] وزارة التخطيط العراقية، مداخل الفساد في العقود الحكومية العامة ومنهجية مكافحتها، الموقع الرسمي للوزارة، متوفر عبر الرابط، https://n9.cl/bp5sq ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٨.

[١٤] هند محمود حميد، الفساد(تعريفه وخصائصة، أسبابه ، مظاهرة، طرق مكافحته) مجلة العلوم السياسية' جامعة بغداد، ص.٣٩٠

[١٥] المصدر نفسه، ص.٣٩١.

[١٦] الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مصدر سبق ذكره، ص ص . ١٧-٣٠.

[١٧] سعاد عبد الفتاح محمد البيروتي واخرون، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي "دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة (الاجازات)" ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٩، العدد ٢٩ ،الفصل الرابع، ٢٠١٤، ص. ٢٤٢

[١٨] عبدالهادي عبدالله علي الطهراوي، تطوير أليات الشفافية ومكافحة الفساد في البلديات، مجلة المجتمع العربي للنشر والدراسات العلمية، العدد٤٤، ٢٠٢٤، ص ص .١٦٨.١٦٧

[١٩] المصدر نفسه، ص. ١٦٨ .

[20] ٥ Steps to Improve Local Government Transparency، Ebabz Blog، 2023، available via the link https://n9.cl/pbg6f ، Date of visit: 9/19/2025

[21] The same source

[٢٢] سليمان سليماني، دور المجالس المحلية المنتخبة، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة، كلية الحقوق والعلوم الاسياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٦، ص ص٨.٩.

[٢٣] المصدر السابق، ص.٩ .

[٢٤] رعد كاظم غيدان، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة وكافحة الفساد في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤، هيئة النزاهة العراقية، ص.١.

[٢٥] المصدر نفسه، ص ص ١.٢.

[٢٦] عواطف علي خريسان، الفساد السياس والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، مجلة الآداب المستنصرية، المجلد٤٧، العدد١٠٣، ٢٠٢٣. ص ص.٥٤٣.٥٤٢.

[٢٧] الأمم المتحدة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيينا، ٢٠٠٤، ص.١٠.

[٢٨] نوال طارق إبراهيم، المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد٢٠١٩، العدد١، ٢٠١٩، ص.٨.

[٢٩] المصدر نفسه ص ص ٨.٩.

[٣٠] أليات مكافحة الفساد في المجالس المحلية ورقة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص.٨.

[٣١] المصدر السابق، ص. ٩.